الأمم المتحدة E/ICEF/2024/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 January 2024
Arabic
Original: English

لاتخاذ قرار

~~(A) 26297 23~~

منظمة الأمم المتحدة للطفولة
المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى لعام **2024**
6 – 9 شباط/فبراير 2024
البند 8 من جدول الأعمال المؤقت*

تقييم المرحلة الثانية (2020–2023) من البرنامج العالمي المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لإنهاء زواج الأطفال

موجز**

موجز

إنّ المرحلة الثانية من التقييم المشترك (2020–2023) للبرنامج العالمي المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف للقضاء على زواج الأطفال هي مرحلة تهدف إلى إجراء تقييم مستقل لمساهمة البرنامج على المستويات العالمية والإقليمية والقُطرية من أجل القضاء على زواج الأطفال. وإنّ القضاء على زواج الأطفال وسائر الممارسات الضارّة هو غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة، وهو أيضاً بمثابة أولوية استراتيجية بالنسبة لكِلتا المنظمتَين. وبالتالي يسعى التقييم إلى تحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من تنفيذ المرحلة الثانية بُغية توجيه عملية الإعداد للمرحلة الثالثة إضافةً إلى إثراء الجهود المبذولة عالمياً والرامية إلى القضاء على زواج الأطفال. ويقدّم التقييم، بالاستناد إلى النتائج، سلسلةً من التوصيات المتعلقة بالبرنامج لناحية تصميمه ومراعاته للسياق المحلّي وقابلية تكييفه، إضافة إلى تعزيز التنسيق والتقارب في البرنامج، وتعميق النهج المفضي إلى التحول في المنظور الجندري وترسيخه بشكلٍ متزايد، وإنتاج الأدلة واستخدامها، وتحسين الاستدامة. ويدرس التقييمُ إدماجَ النهج المفضي إلى تحوّل في المنظور الجندري، ويحلل التقدّم المحرز فيما يتعلق بمبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"، ويستكشف الأثر الحفاز للبرنامج

* E/ICEF/2024/1.

** يُعمَّم موجز تقرير التقييم في جميع اللغات الرسمية. ويمكن الاطلاع على التقرير بنسخته الكاملة الصادرة باللغة الإنجليزية على الموقع الشبكي لمكتب التقييم التابع لليونيسف (انظر المرفق).

الرجاء إعادة استعمال الورق

العالمي داخل البلدان الاثني عشر المشاركة في البرنامج وغيرها من البلدان. أمّا سائر مجالات التركيز فتشمل القيمة المضافة من العملية المشتركة بين الوكالتَين للبرمجة والتنسيق، وكيف تم تكييف البرنامج مع الأزمات الحاصلة.

يتضمّن القسم الخامس عناصرَ مشروع مُقرَّر لينظر فيها المجلس التنفيذي.

أولاً- مقدّمة

1- هناك أكثر من 640 مليون امرأة على قيد الحياة في عام 2023 ممّن تزوّجنَ في سنّ الطفولة.[1] ومن بين كل خمسة نساء، هناك امرأة واحدة تزوّجت أو اقترنت بشريك قبل بلوغها سنّ 18 عاماً.[2] في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد في عام 1994 وبرنامج عمله، وكذلك المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المنعقد في عام 1995 ومنهاج العمل الخاص به، تمت الدعوة إلى الإقرار بحقوق الإنسان والحريات للطفلات والقضاء على الممارسات الضارة التي تشكّل انتهاكاً لهذه الحقوق الأساسية.[3]

2- اضطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف بعملٍ فعّال لضمان الوفاء بهذه الالتزامات العالمية وعمِلا خلال الأعوام الأربعين الأخيرة لتنفيذ البرامج الرامية للحد من الممارسات الضارّة القائمة على عدم المساواة بين الجنسين وانتهاكات حقوق الإنسان التي تتعرّض لها الطفلات. في عام 2015، تعاونت الوكالتان لمعالجة هذه القضايا من خلال البرنامج العالمي للقضاء على زواج الأطفال (الذي يُشار إليه بِـ "البرنامج العالمي")، وساهما في التحرّك العالمي نحو القضاء على زواج الأطفال. ويتمثل الأثر المرجو من البرنامج في تمكين الفتيات المراهقات من التمتّع الكامل بطفولة خالية من خطر الزواج، واختبار تحوّلات حياتية أكثر صحة وتمكيناً، بما في ذلك خيارات بشأن التعليم والجنس والعلاقات والزواج والإنجاب.[4] ويختتم البرنامج حالياً مرحلته الثانية ويخطط للبدء بالمرحلة الثالثة.

3- في ضوء ذلك، عمدت مكاتب التقييم التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف إلى تكليف جهة خارجية بإجراء تقييم مشترك خارجي ومستقل للمرحلة الثانية (2020–2023) من البرنامج العالمي. ويستند التقييم إلى سلسلة من الممارسات التقييمية المستقلة، بما يشمل تقدير التقييمية الذي أُجريَ في عام 2017، وهو تقييم المرحلة الأولى (2016–2019) من البرنامج العالمي أُجريَ في عام 2019، وتقييم مشترك لإجراءات التكييف التي طالت البرنامج العالمي في ضوء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الذي أُجريَ من نيسان/أبريل 2021 إلى تموز/يوليو 2021.

---

[1] تقرير صادر عن اليونيسف باللغة الإنجليزية: UNICEF, "Is an end to child marriage within reach? Latest trends and future prospects, 2023 update" (New York, 2023).

[2] الوثيقة البرنامجية الصادرة باللغة الإنجليزية: UNFPA and UNICEF, *UNFPA-UNICEF Global Programme to End Child Marriage: Phase II programme document, 2020–2023* (New York, 2019).

[3] تقرير صادر باللغة الإنجليزية عن صندوق الأمم المتحدة للسكان: UNFPA, "Report of the International Conference on Population and Development, Cairo, 5–13 September 1994" (A/CONF.171/13/Rev.1)؛ ومنشور صادر باللغة الإنجليزية عن الأمم المتحدة، "Fourth World Conference on Women, 4–15 September 1995, Beijing, China"، مُتاح على الرابط التالي: https://www.un.org/en/conferences/women/beijing1995 (تم الاطلاع عليه بتاريخ 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023).

[4] الوثيقة البرنامجية الصادرة باللغة الإنجليزية: *UNFPA–UNICEF Global Programme to End Child Marriage Phase II: Programme document*, p. 25.

أ- المعلومات الأساسية والسياق المعني

4- يُعدّ الأثر الناجم عن زواج الأطفال أثراً كبيراً وواسع النطاق. فالفتيات المراهقات اللواتي يتزوّجنَ في سنّ صغيرة تكون فرصهنّ الاقتصادية محدودة ويرجّح ألا يتابعنَ تعليمهنّ. وهذا ما يحدّ من الخيارات والفرص المتاحة للفتيات طيلة فترة حياتهنّ. وقد أظهرت البحوث أنّ الشابات اللواتي تزوّجنَ وهنّ طفلات أكثر عرضة للعنف البدني والجنسي أو أيّهما في سنّ الرشد. كما يُرجّح أنّ الفتيات الصغيرات أقل قدرة على التفاوض بشأن الممارسات الجنسية الآمنة وأقل قدرة على الحصول على المعلومات اللازمة التي تمكّنهنّ من اتّخاذ قرارات مستنيرة حول خيارات تتعلق بصحتهنّ الجنسية والإنجابية. وعندما تتعرّض الفتاة لحملٍ مبكر قبل أن يصل جسمها للنضوج البدني، يرتفع احتمال تعرّضها لخطر المضاعفات المتعلقة بالحمل وكذلك مخاطر تعرّضها هي ومولودها للاعتلال والوفاة. وتُعدّ المضاعفات الناجمة عن الحمل والولادة السببَ الرائد للوفاة بين الفتيات المراهقات اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 15 و19 عاماً في البلدان النامية.[5]

5- في حين أنّ ظاهرة زواج الأطفال تطال الفتيان والفتيات، إلا أنّ الفتيات يتأثرنَ بها بدرجة نسبية أكبر إذ تبدو معدّلات انتشار زواج الأطفال بين الفتيات أكبر بستة أضعاف على الصعيد العالمي. يعرض الشكل 1 لمحة عامة عن التوزيع العالمي لزواج الأطفال.

الشكل 1

النسب المئوية لتوزيع النساء والفتيات اللواتي تزوَّجنَ أو اقترنَّ بشريك لأوّل مرّة قبل بلوغهنّ سنّ

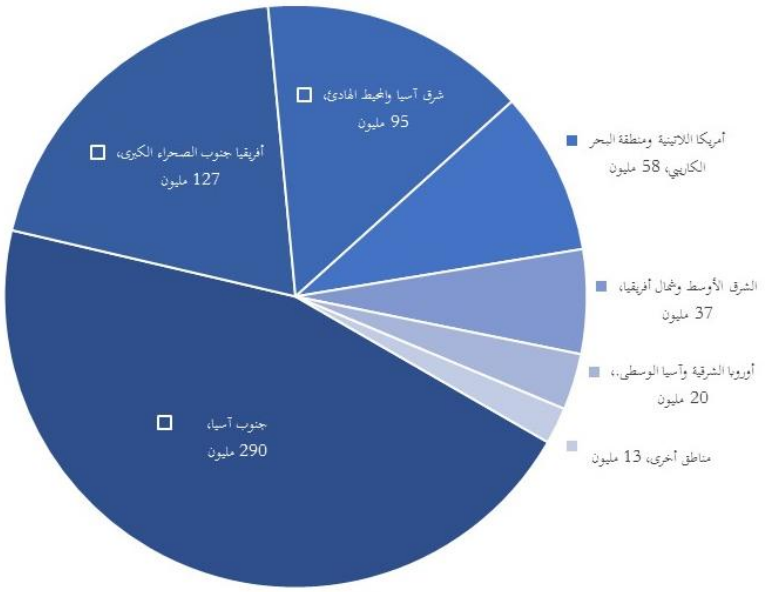

18 عاماً

[5] مرجع صادر عن منظمة رصد حقوق الإنسان: Human Rights Watch, “Q & A: Child marriage and violations of girls’ rights” (2023). مُتاح باللغة الإنجليزية على الرابط التالي: https://www.hrw.org/news/2013/06/14/q-child-marriage-and-violations-girls-rights (تم الاطلاع عليه بتاريخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023).

المصدر: تقرير صادر عن اليونيسف باللغة الإنجليزية: UNICEF, "Is an end to child marriage within reach? Latest trends and future prospects, 2023 update", May 2023.

6- في حين أنّ انتشار زواج الأطفال قد انخفض عالمياً خلال العقد الماضي من 23 بالمائة إلى 19 بالمائة، إلا أنّ التراجع لم يكن متكافئاً على صعيد العالم، إذ لم يكن هناك أي منطقة على الطريق الصحيح للقضاء على هذه الممارسة بحلول عام 2030 وفقاً لما تقتضيه الغاية 5.3 لأهداف التنمية المستدامة.[6] إضافةً إلى ذلك، يُقدَّر أنّ المزيد من الفتيات حول العالم، بعدد يصل إلى 10 ملايين، يُرجّح أن يتزوّجنَ في سنّ الطفولة بحلول عام 2030 بسبب الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

7- كان الحراك العالمي الساعي إلى القضاء على زواج الأطفال والجاري خلال العقود المنصرمة مفيداً لإثراء الأولويات والبرمجة داخل صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف. واعتباراً من عام 2008، تم تحديد زواج الأطفال باعتباره قضية أساسية يجب معالجتها لحماية الطفل في استراتيجية اليونيسف لحماية الطفل. ويُعدّ العمل على مكافحة زواج الأطفال أولويةً تنظيمية وفق ما نصّت عليه الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة 2018–2021 والخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025 على مستوى الأثر وعلى مستوى المخرجات. وقد تم إدماج القضاء على زواج الأطفال باعتباره أولوية برنامجية في خطة عمل اليونيسف للمسائل الجنسانية للفترة 2022–2025 واستراتيجية البرامج المعنية بالمراهقات للفترة 2022–2025.

8- يعتبر صندوق الأمم المتحدة للسكان أنّ القضاء على العنف الجندري وجميع الممارسات الضارّة بما فيها زواج الأطفال هو نتيجة من النتائج التحويلية الثلاث لخطته الاستراتيجية للفترة 2022–2025 ولخطته الاستراتيجية السابقة أيضاً. وكان زواج الأطفال موضع تركيز خاص منذ عام 1994، وقد تمّ تثبيته في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهو أولوية جوهرية بالنسبة لقسم الصحة الجنسية والإنجابية وقسم حقوق الجندر وحقوق الإنسان في الشعبة التقنية. يُضاف إلى ذلك أنّ الاستراتيجية العالمية للمراهقين والشباب بعنوان "جسدي، حياتي، عالمي" واستراتيجية الجندر للفترة 2022–2025 تنصّان على الحد من العنف الجندري والممارسات الضارّة بما فيها زواج الأطفال، كمسار حاسم لتحقيق المساواة بين الجنسين واتّخاذ القرارات لصالح الفتيات المراهقات.

9- البرنامج العالمي هو مبادرة مشتركة تحوّل هذه الالتزامات وغيرها من الالتزامات المقطوعة من الأمم المتحدة إلى إجراءات ملموسة لصالح الأطفال. وفي إطار البرنامج، يتم دعم الحكومات والشركاء من المجتمع المدني لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال. يتمثل الهدف الأوّلي من البرنامج العالمي في المساهمة بشكلٍ كبير في تحقيق الغاية 5.3 لأهداف التنمية المستدامة وهي القضاء على الممارسات الضارة. يتحقق هذا الهدف بشكلٍ مباشر في 12 بلداً معنياً بتنفيذ البرنامج، وبشكلٍ غير مباشر في بلدانٍ أخرى من خلال منهجية البرنامج وموارده وبياناته ونفوذه.

[6] الغاية 5.3 لأهداف التنمية المستدامة: القضاء على جميع الممارسات الضارّة مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

10- تتوزّع البلدان الاثني عشر على أربع مناطق على النحو التالي: (أ) منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي: إثيوبيا وموزامبيق وأوغندا وزامبيا؛ (ب) الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: اليمن؛ (ج) غرب ووسط أفريقيا: بوركينا فاسو وغانا والنيجر وسيراليون؛ (د) جنوب آسيا: بنغلاديش والهند ونيبال.

11- الفتيات المراهقات (بعمر يتراوح بين 10 إلى 19 عاماً) هنّ صاحبات الحقوق الأوليّات في البرنامج ضمن البلدان الاثني عشر المعنية بتنفيذه، بما في ذلك أكثرهنّ تهميشاً. أمّا أصحاب الحقوق الثانويين فهُم النساء والرجال والفتيان والأُسَر والمجتمعات، إذ يمكّنهم البرنامج من الحصول على الموارد والفرص، ويدعمهم بأنظمة كفيلة بتحسين صحتهم وتعليمهم وسلامتهم، ويعالج قضيّتَي الفقر وانعدام الأمن باعتبارهما دافعَين رئيسيَّين لزواج الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، يشتمل المستفيدون المحتملون على المراهقات والنساء والرجال والفتيان والأُسَر والمجتمعات التي تستفيد من الامتداد الموسّع للبرنامج العالمي إلى بلدان لم يتم إدراجها مباشرةً فيه.

12- تم تصميم البرنامج العالمي على امتداد 15 عاماً (للفترة 2016–2030) ويتم تنفيذه على ثلاث مراحل على النحو المبيّن في الشكل 2.

الشكل 2

الأهداف المرجوّة من مراحل البرنامج العالمي

الأهداف	المرحلة الأولى: التعلّم الأولي والتنفيذ (2016_2019)	المرحلة الثانية (منتصف المدة): توسيع نطاق النماذج القابلة للقياس (2020_2023)	المرحلة الثالثة (أطول أجلاً): التغطية الوطنية للنماذج (2024_2030)
تغيير المواقف والسلوكيات	• إرساء الأسس لتغيير الموقف بين الكتل الحاسمة من العائلات والمجتمعات من أجل إحداث تحوّلات أطول أجلاً في سلوكيات وقواعد زواج الأطفال	• استخدام الإثبات والقوة الحفازة لما يلي: (1) تعزيز الأنظمة؛ (2) حشد المجتمعات؛ (3) تمكين الفتيات من أجل تسريع التقدم المحرز على صعيد أوسع بكثير	• نسب أكبر بكثير من المراهقات اللواتي يتمتّعن بالكامل بطفولة خالية من خطر الزواج، واختيار تحوّلات حياتية أكثر صحة وتمكيناً، بما في ذلك خيارات بشأن التعليم والجنس والعلاقات والزواج والإنجاب
تعزيز المؤسسات والأنظمة	• تعزيز المؤسسات والأنظمة الحيوية في مواقع وبلدان مختارة من أجل تقديم خدمات وفرص ذات جودة لعدد كبير من المراهقات	• توسيع نطاق التدخلات والأنظمة المعزّزة من أجل الوصول إلى مزيد من الفتيات والمواقع والبلدان	• تعميم نماذج العمل داخل البلدان وفيما بينها • ارتفاع المستويات التعليمية لدى الفتيات • انخفاض معدلات الحمل بين المراهقات
القيادة السياسية والموارد	• ظهور الإرادة السياسية وتعبئة الموارد المالية من أجل القضاء على زواج الأطفال	• زيادة الدعم السياسي والاجتماعي من أجل القضاء على زواج الأطفال • إشراك المزيد من الحكومات والجهات المانحة والجهات الفاعلة • تمويل وتنفيذ الخطة المدرجة في الميزانية	• ملكية محلية إلى حد كبير وتنفيذ واسع النطاق
تغيير قابل للقياس	• تغيير قابل للإثبات في بعض المواقع	• تغيير كبير وقابل للإثبات في بعض المواقع الهامّة	• تراجع معدلات زواج الأطفال في عدد كبير من البلدان المشمولة بالأهداف

المصدر: الوثيقة البرنامجية الصادرة باللغة الإنجليزية: Global Programme: Phase II programme document, 2020–2023.

13- أعدّ البرنامج العالمي نظرية عالمية للتغيير تحدد النهج المفاهيمي والبرنامجي المعتمد في البرنامج وكذلك الافتراضات الرئيسية التي استندت إليها مسارات التغيير والواردة فيه. تتمحور الركيزة الأولى حول الاستراتيجيات والمخرجات التي تساهم في تمكين المراهقات من اتّخاذ خيارات أكثر استنارة فيما يتعلّق بالزواج والتعليم والصحة الجنسية والإنجابية. أمّا الركيزة الثانية فيتم تنفيذها على المستوى النُّظُمي مع التركيز على قدرة القطاعات المعنيّة على تلبية احتياجات المراهقات. ويتحقق هذا الأمر من خلال تعزيز النظام، وإضفاء طابع مؤسسي على التدخلات القطاعية، ومعالجة أوجه الفقر كدوافع تؤدي إلى زواج الأطفال. وتحدد الركيزة الثالثة النواتج الوسيطة المتعلقة بالسياقات القانونية والسياساتية المراعية لاحتياجات المراهقين والشباب، حيث تكون الحكومات قادرة على صوغ القوانين وسنّها إضافةً إلى توليد البيانات والأدلة المفضية إلى معالجة محرّكات زواج الأطفال. فضلاً

عن ذلك، تم تطوير نهج مفضٍ إلى التحول في المنظور الجندري، إذ أصبح تحوّل المنظور الجندري بمثابة استراتيجية شاملة مع الإقرار بوجود تمييز جندري وبالتحوّلات اللازمة نحو اعتماد معايير جندرية إيجابية لكونها نُهج حاسمة للقضاء على زواج الأطفال.

الشكل 3

نظرية التغيير في المرحلة الثانية من البرنامج العالمي

المصدر: الوثيقة البرنامجية الصادرة باللغة الإنجليزية: Global Programme: Phase II programme document, 2020–2023 (النسخة المختصرة).

14- تم تمويل البرنامج العالمي من حكومات بلجيكا وكندا وإيطاليا وهولندا والنرويج والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة زونتا الدولية. وتم الاتفاق على مع الشركاء على ميزانية نهائية تبلغ قيمتها 100,046,951 دولار أمريكي للفترة 2020–2023.

ثانياً- نهج التقييم

15- كان التقييم يهدف إلى إجراء تقييم مستقل يتناول ما تم التوصل إليه من مخرجات ومساهمات في النواتج المتأتية من المرحلة الثانية، وتقديم معلومات تدعم صنع القرارات القائمة على الأدلة، وتوجيه عمل البرنامج العالمي ما بعد عام 2023.

16- ركّز التقييم على التعلّم بين أصحاب المصلحة على جميع الأصعدة مع التأكيد على مُساءلة البرنامج بشأن النتائج التي تم إحرازها. إضافةً إلى ذلك، سعى التقييم إلى تحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من تنفيذ المرحلة الثانية، وأصدر توصيات بشأن التغييرات المرجوّة للمرحلة الثالثة. وإنّ التعلّم المكتسب من التقييم يهدف إلى المساعدة في تحسين المرحلة الثالثة لتصميم البرنامج وتنفيذه وإدارته مِن جانب مديري البرنامج في صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وأيضاً مِن جانب الشركاء المنفذين على الأصعدة كافة.

17- كان التقييم يهدف تحديداً إلى التالي:

(أ) تقييم النتائج التي تمّ إحرازها مقارنةً بالأهداف المرجوّة؛

(ب) تقييم استدامة النتائج التي تم إحرازها؛

(ج) تقييم إلى أي مدى أُخذت في الاعتبار قضايا حقوق الإنسان والإعاقة والجوانب الثقافية الحساسة والإنصاف والمساواة بين الجنسين أثناء تنفيذ البرنامج؛

(د) تقييم كفاءة التنفيذ مِن جانب الوكالتين؛

(هـ) تقييم فعالية طرائق الإدارة المشتركة على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية؛

(و) تقييم مدى التنسيق مع الشركاء على أصعدة متنوعة من البرنامج (العالمي والإقليمي والمقر الرئيسي)؛

(ز) وضع استنتاجات واضحة وقائمة على الأدلة مع توصيات قابلة للتطبيق، وتحديد الدروس المستفادة والممارسات الجيدة التي تدعم وتوجّه عملية صنع القرارات في البرنامج.

18- قيّم التقييم مساهمة البرنامج العالمي في تحقيق النواتج التي سعى إلى تحقيقها، وتمّ ذلك باستخدام المعايير الموحّدة للصلة والفعالية والكفاءة والاستدامة. كما تم اختبار الافتراضات القائمة في نظرية التغيير للبرنامج باستخدام البيانات التي تم جمعها. استخدم التقييم نهج الأساليب المختلطة واشتمل على ثلاثة أنواع من دراسات الحالات: دراسة حالة متعمقة (قُطرية)، ودراسة حالة وثائق (عن بُعد) ودراسة حالة عالمية/إقليمية. ووقع الاختيار بلدان أربعة هي إثيوبيا وغانا والهند وسيراليون لدراسات الحالات "المتعمقة".

19- كان التقييم يهدف بالتحديد إلى تقييم التكامل في النهج المفضي إلى التحول في المنظور الجندري، وتحليل التقدم المحرز فيما يتعلق بتطبيق مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"، واستكشاف الأثر الحفاز للبرنامج العالمي داخل البلدان الاثني عشر وخارجها. أما مجالات التركيز الأخرى فاشتملت على القيمة المضافة للجهود المشتركة التي تضطلع بها الوكالتان في البرمجة والتنسيق فيما يتعلق بكفاءة البرنامج، والنظر في كيفية تكيُّف البرنامج مع الأزمات بما فيها الأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية وجائحة كوفيد-19، إضافةً إلى بناء قدرة الأنظمة على الصمود من أجل التخفيف من آثارها في المستقبل.

20- يغطّي النطاق الزمني للتقييم مدّةَ تنفيذ البرنامج العالمي ابتداءً من 1 كانون الثاني/يناير 2020 إلى حين نقطة جمع البيانات خلال الربع الثاني من عام 2023.

21- يقدّم الشكل 4 لمحة عامة عن النهج وأساليب جمع البيانات والمستويات التي تم فيها جمع البيانات.

الشكل 4

لمحة عامة عن الأساليب والأدوات

المصدر: من إعداد مكتب التقييم.

ثالثاً- استنتاجات التقييم

أ- تصميم البرنامج

22- تم تنقيح نظرية التغيير في البرنامج العالمي لتكون ملائمة للسياقات المحلية ومتّسقة مع السياقات الوطنية بشكلٍ كافٍ، بما يشمل السياسات والاستراتيجيات والبرامج والأُطُر القانونية. ولكن على المستوى دون الوطني، لم تكن مستويات الفهم متكافئة فيما يتعلق بالتحوّل الاستراتيجي الذي جرى في المرحلة الثانية من أجل التركيز على تمكين الفتيات ووكالتهنّ. وكان البرنامج قد استهدف مستفيدين معيّنين على أساس الأدلة والمشاورات مع أصحاب المصلحة، غير أنّه جوبه بتحديات في سعيه إلى تحقيق توازن بين امتداد التدخلات والتغطية من جهة وعمقها من جهة أخرى.

23- تندرج المحركات الرئيسية لزواج الأطفال في نظرية التغيير للبرنامج، وتُعدّ هذه النظرية فضفاضة بما يكفي ليتم تكييفها مع سياقات قُطرية فردية. في المرحلة الثانية، اعتبرت نظرية التغيير أنّ زواج الأطفال ليس مجرد قضية من قضايا حقوق الإنسان وحماية الطفل، بل اعتبرته أيضاً قضية خاصة بالجندر والعدالة. فتمكين الفتيات ومنحهنّ الحق في الاختيار هو أمر محوري في استراتيجيات التدخل على جميع الأصعدة. وتم التركيز على بناء بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية داعمة من أجل تحويل موقع النساء والفتيات داخل المجتمع، ولا سيّما تحوّلات في المعايير التمييزية الجندرية والاجتماعية. وقد عمدت البلدان إلى تكييف نظرية التغيير لملاءمة السياق والاستراتيجيات والخطط الوطنية وكذلك فرص الشراكات القائمة.

24- مع ذلك، ما زال يتبلور لدى العديد من الشركاء المنفذين فهمٌ أعمق لتمكين الفتيات والتحوّل في خياراتهنّ ضمن المرحلة الثانية. ويترافق هذا الأمر مع تداعيات هامّة بما أنّ فهم الشركاء المنفذين لهذا التركيز من شأنه أن يحدد مثلاً ما إذا كان الشركاء أنفسهم أو الجهات التي يحاولون التأثير

عليها، مثل الجهات الفاعلة الحكومية والمجتمع والزعماء الدينيين، يعملون ببساطة من أجل تأخير سنّ الزواج لعمر 18 سنة، أم أنّهم يرون الهدف الأكبر المتمثل في إعمال حقوق الفتيات في التعليم والاستقلالية وفي نهاية المطاف تحقيق اكتفائهنّ الذاتي الاقتصادي. يُضاف إلى ذلك أنّه في حين عمدت البلدان إلى تكييف نظرية التغيير العالمية واستراتيجيات التدخل الخاصة بها مع سياقاتها المحلية، إلا أنّه في معظم البلدان لم يتّضح بالفعل التفكير المتعمق بشأن الدوافع وراء زواج الأطفال بالنسبة لمجموعات سكانية فرعية محددة من الفتيات المعرّضات للمخاطر ولم تتّضح كذلك مسارات التغيير الممكنة للمساعدة (تنفيذها من أجل البرمجة)، مع بعض الاستثناءات الملحوظة.

25- كان البرنامج يستهدف عن قصد مواقع جغرافية محددة، واستهدف في العديد من البلدان مجموعات فرعية من أكثر الفتيات عُرضة للزواج المبكر. واستخدم البرنامج معدلات الانتشار ودراسات بشأن الدوافع وراء زواج الأطفال إضافة إلى إجراء مشاورات مع منظمات المجتمع المدني والشركاء المنفذين الحكوميين بُغية تحديد المواقع والمجموعات الفرعية الأكثر عُرضة للخطر. واشتملت سائر المعايير على إمكانية الوصول ودراسة الجدوى والخبرات السابقة في البرمجة والشراكات داخل المنطقة. وكانت المناطق المختارة في كثيرٍ من الحالات مناطق ريفية نائية. وتم تنفيذ البرنامج بشكلٍ مستفيض داخل المجتمعات إذ أُجريَت مشاورات مع القادة المحليين من أجل تحديد الفتيات اللواتي سيتمّ استهدافهنّ. تم الوصول إلى مجموعات سكانية فرعية محددة في بعض البلدان، بما في ذلك المجموعات الأكثر تخلفاً عن الركب.

26- وتم تحديد واختيار المواقع والمجموعات الفرعية التي يستهدفها البرنامج بشكلٍ ملائم بناءً على الأدلة المتاحة، بما أنّ التركيز على المواقع النائية التي يصعب الوصول إليها وعلى الأفراد الأكثر تخلفاً عن الركب يفي بمبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب". ومع ذلك، لم يتمكّن البرنامج من الوصول إلى بعض المجموعات الفرعية من الفتيات المعرّضات للخطر في جميع البلدان (مثل الفتيات ذوات الإعاقات، والفتيات المتزوّجات، والفتيات في المناطق الحضرية وفي بعض حالات الأزمات الإنسانية). وقد بدأت البلدان المشاركة في البرنامج بضمان توفير بعض العناصر الأكثر شمولاً للفتيات ذوات الإعاقات في البرمجة (مثل توفير مواد صوتية أو صورية متخصصة). ويبدو أنّ إعادة تصويب الهدف من أجل إيلاء المزيد من التركيز على أولئك الذين هم أكثر تخلّفاً عن الركب هو مسألة مكلفة ومعقدة، وتتطلب الانتظام في بذل الجهود وتكريس الاستثمارات من أجل توليد الأدلة بشأن دوافع محددة وراء زواج الأطفال والاحتياجات المتقاطعة على مستوى المجموعات السكانية الفرعية. وهذا ما يشير إلى التحدي الذي يواجهه البرنامج العالمي في الوفاء بطموحه المتمثل في معالجة الاحتياجات المتقاطعة لدى الفتيات عبر تنفيذ البرنامج. وإنّ التقدم الذي تم إحرازه في الكثير من المواقع والسياقات يؤكد صحة نظرية التغيير، ولكن ربما يجب إيلاء المزيد من الاعتبار لتسريع التقدم بين المجموعات السكانية المستهدفة للفتيات المعرّضات للخطر.

ب-تقارب البرنامج

27- تشير الأدلة إلى أنّ البرنامج العالمي قد حقق التقارب المواضيعي بين القطاعات وداخل الوكالات وفيما بينها، وحتى بين القطاعات الحكومية في بعض الحالات. ولكن قدرة البرنامج على توفير البرمجة المتقاربة على جميع الأصعدة يعتمد بشكلٍ كبير على فرص توافر الموارد والبرمجة المشتركة،

وهو أمر غير مضمون على الدوام. أمّا التقارب الجغرافي بين الوكالات على المستوى دون الوطني فشكّل تحدياً خاصاً في البرنامج، لا سيّما في المناطق الريفية أو المعزولة أو التي يصعب الوصول إليها حيث ما زالت إمكانية الوصول إلى مجموعة كبيرة من الخدمات محدودة.

28- فضلاً عن ذلك، يبدو أنّ تنفيذ تدخلات قطاعية مختلفة بالتوازي (مثل توفير التعليم الثانوي وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين وما إلى ذلك) لا يضمن استفادة الفتيات الأكثر عُرضة للخطر من جميع التدخلات الجاري تنفيذها. لذلك من المهم أن تتم معالجة أشكال متنوعة من التمييز ومحاولة تغيير علاقات القوة من أجل تمكين الفتيات وجعلهنّ أقل عُرضة للزواج في سنّ الطفولة. وبما أنّ هذا البرنامج هو برنامج مشترك بقيادة الوكالتَين في قطاعات مختلفة، هذا يتطلّب التقارب في استراتيجيات ونهج التدخل في نفس المواقع لصالح نفس الفتيات متى تكون لديهنّ احتياجات متعددة ومتقاطعة.

29- لطالما كان التوصل إلى التقارب الجغرافي في البرنامج مسألة صعبة لأسباب مؤسسية متنوعة، بما فيها الترتيبات التي توضع مسبقاً مع الحكومات والشركاء المنفذين، والنظر في البرامج الجاري تنفيذها والتي يمكن الاستفادة منها، والموارد المطلوبة لتنفيذ البرنامج في مناطق جغرافية جديدة. وإنّ توقع الوصول إلى نفس الفتيات من تدخلات البرنامج العالمي في قطاعات مختلفة قد يكون أمراً غير واقعي (مثل تلبية احتياجاتهنّ المتقاطعة). تتوفر أدلة تشير إلى قيمة الوصول إلى الفتيات بحزمة من التدخلات الشاملة؛ ولكن البرنامج قد يحتاج إلى تقييم أي مجموعة من التدخلات ستفضي إلى تحقيق أفضل النتائج الممكنة لدى تنفيذه في بيئة ذات موارد قليلة.

ج- النهج المفضي إلى التحول في المنظور الجندري

30- لدى تصميم البرنامج، تم وضع حقوق الفتيات وتمكينهنّ في صميم البرمجة بُغية معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين، وتغيير المعايير الجندرية التمييزية الكامنة وراء ممارسة زواج الأطفال والتي تؤدّي إلى تكريسها وتقبّلها. وبالتالي، تم وضع مسوّدة للنهج المفضي إلى التحول في المنظور الجندري لدى بداية المرحلة الثانية، واشتملت المسوّدة على خمس استراتيجيات أساسية للتنفيذ، وتم تصميم مجموعة أدوات لتسريع هذا النهج وتم تطبيقها في سبعة بلدان. وقد تم اعتماد النهج المفضي إلى التحول في المنظور الجندري باعتباره مكوّناً حاسماً في جميع البلدان المعنية بالبرنامج، رغم أنّ تنفيذه ما يزال مسألة جديدة نسبياً في معظم البلدان. وتوجد فجوة ملحوظة حول الأدلة المتوفرة لفهم حالة اعتماد هذا النهج ونوعيته. وعلى الرغم من الإقرار بأنّ النهج الفعال المفضي إلى التحول في المنظور الجندري يتطلب إجراء تحليل جندري قوي وفهم دقيق للسياقات المحلية، لم تكن الدراسات الضرورية متاحة على الدوام من أجل توجيه أو تكييف أو إضفاء طابع محلي على الاستراتيجيات الخاصة بهذا النهج. يُضاف إلى ذلك أنّ النهج الشامل لقياس التغييرات الحاصلة في المعايير الجندرية التمييزية (معايير اجتماعية ومواقف وممارسات وسلوكيات غير متساوية) ما زالت مطلوبة لاقتفاء الأثر والتأثير من البرمجة المفضية إلى التحول في المنظور الجندري وخاصة على المستوى دون الوطني أو المستوى المجتمعي. كما أنّ هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود بُغية ضمان أنّ الشركاء لديهم فهم مشترك للنهج المفضي إلى التحول في المنظور الجندري. وهذا يتطلّب تعزيز القدرات والفهم المتبلور لدى الموظفين، ولا سيّما الشركاء المنفذين ومنظمات المجتمع المدني.

د- نطاق وصول البرنامج

31- إنّ التصميم الحفّاز للبرنامج العالمي هو استراتيجية مهمة في سبيل توسيع نطاق وصوله. وقد أظهر التقييم أنّ نفوذ البرنامج يتجاوز نطاق الوصول المباشر لموارده وشركائه والمناطق الجغرافية المشمولة بالتنفيذ. وعلى الصعيدَين العالمي والإقليمي، تعاون البرنامج العالمي بنجاح مع المنظمات الدولية غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والبلدان من أجل تنفيذ دعوة ناجحة لزيادة الالتزام الدولي بالقضاء على زواج الأطفال. وتُرجم هذا الالتزام بمساءلة أفضل مِن جانب البلدان، ما تجلّى بوضوح في البلدان المعنية بالبرنامج. وإنّ الدعوة الجماعية والدعم التقني للبرنامج على الصعيد الإقليمي أدّى أيضاً إلى تعزيز الجهود التي تبذلها الهيئات الإقليمية من أجل التصدّي لزواج الأطفال.

32- على الصعيد القُطري، أدّت الآثار الحفازة التي تحققت إلى توسيع نطاق وصول البرنامج، ولا سيّما في البلدان التي تتمتع بقدرات كافية (تقنية وتشغيلية ومالية وشراكات وما إلى ذلك) بُغية الاستفادة من الموارد العامة. إضافةً إلى ذلك، أدّت البرمجة المشتركة ومواءمة البرامج في بعض البلدان إلى توسيع نطاق الوصول وزيادة الأثر الذي حققه البرنامج العالمي، بما يتجاوز الإنجازات التي يمكن للبرنامج أن يحققها إذا ما تم تنفيذه بشكلٍ مستقل.

33- لوحظت الآثار الحفّازة أيضاً في عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف على إتاحة مواردهما المالية والبشرية لدعم البرنامج بطُرُق حاسمة، مثلاً من خلال مبادرات التمويل المشترك، وتوفير الدعم التقني، وإقامة شراكات رامية لتوسيع نطاق الوصول في البرنامج العالمي. إضافةً إلى ذلك، عمدت مكاتبُ الوكالتَين إلى استخدام الأدوات والموارد التي يمتلكها البرنامج العالمي بما يتجاوز البلدان المعنية مباشرة بالبرنامج، وكذلك استخدمها المجتمع العالمي بما يتجاوز شركاء البرنامج العالمي.

هـ- الروابط مع سائر القطاعات

34- عزّز البرنامج العالمي قدرة الأنظمة القطاعية ونطاق وصولها من أجل توسيع نقاط تقديم الخدمات الخاصة بصحة المراهقين وحماية الطفل والعنف الجندري وكذلك أنظمة التعليم المراعية للمنظور الجندري. وعمد البرنامج العالمي إلى حشد المجتمعات والعائلات والزعماء التقليديين باعتبارهم عناصر تغيير، بُغية إنشاء بيئة داعمة والمساهمة في تغيير المعايير الاجتماعية والجندرية. وعمد البرنامج أيضاً إلى حشد المنظمات التي يقودها الشباب والنساء من أجل الدعوة والتأثير على السياسات الوطنية الرامية للقضاء على زواج الأطفال، بالرغم من العدد المحدود لمنظمات المجتمع المدني التي تتمتع بقدرات كافية. كما أحرز البرنامج تقدّماً في الدعم والدعوة من أجل إنشاء بيئات قانونية وسياساتية مؤاتية تهدف إلى التصدّي لزواج الأطفال بشكلٍ شمولي. ومع ذلك، يبدو أنّ التقارب المواضيعي مع المبادرات والبرامج المعنية بالحماية الاجتماعية والتمكين ما زال محدوداً.

35- في العديد من البلدان، نجح البرنامج في تعزيز القطاع الصحي من خلال تحسين قدرات الموظفين ومهاراتهم ومعارفهم وتحسين إمكانية وصولهم إلى خدمات الصحة المراعية لاحتياجات المراهقين. وأدّى تعزيز أنظمة حماية الطفل والتصدّي للعنف الجندري إلى زيادة القدرات وتوسيع نطاق الوصول. وقد ساهم البرنامج العالمي في إنشاء بيئات تمكينية لتغيير المعايير والممارسات الضارة

حول زواج الأطفال من خلال تعزيز الحوار وإذكاء الوعي وبناء التوافق مع المجتمعات والعائلات والزعماء التقليديين والدينيين. ومع ذلك، بقيت المراسلة في بعض الحالات تركّز على تأخير الزواج حتى بلوغ السنّ القانونية بدلاً من تمكين الفتيات والنساء أو زيادة الوكالة الممنوحة لهنّ.

36- يُعدّ الفقر وقلّة الفرص الاقتصادية من الدوافع المركزية لزواج الأطفال، وبالتالي، عمد البرنامج العالمي في بعض البلدان إلى إنشاء شراكات ترمي إلى دعم الحماية الاجتماعية للمراهقين والحد من الفقر وزيادة التمكين. وتتوفر الأدلة حول نجاح هذه الإجراءات مثل تزويد المدارس بإعانات وحوافز، وتقديم التدريب المهني، وتوفير التمويل الأولي. ومع ذلك، ترافقت معظم هذه التدخلات مع تركيز محدود على التمكين الاقتصادي والمشورة المهنية وريادة الأعمال وسائر الأنشطة المدرّة للدخل، مع روابط قليلة بخطط الحماية الاجتماعية. يُضاف إلى ذلك أنّ تدخلات الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي هي تدخلات كثيفة الاستخدام للموارد، وتتطلب إقامة شراكات مع منظمات تمتلك التمويل الخبرات المطلوبة، علماً أنّ هذه الموارد لم تكن متوفرة بشكلٍ ميسور على الدوام.

و- الحالات الإنسانية والهشّة

37- لطالما كان البرنامج العالمي مراعياً للحالات الإنسانية والهشّة ولاسيّما خلال جائحة كوفيد-19، ولكنه ما زال يحتاج إلى إجراء تصميم كامل لنظرية التغيير أو لاستراتيجيات البرمجة على غرار النهج المفضي إلى التحول في المنظور الجندري بُغية ملاءمة الحالات الإنسانية والهشّة.

38- لقد تكيّف البرنامج العالمي بشكلٍ جيد مع جائحة كوفيد-19 إذ طوّر استراتيجيات فعالة للوصول إلى المجتمعات في أوقات الإغلاق الشامل. وتنوّعت أساليب التكيّف مع الحالات الإنسانية الناشئة (واتّسمت بمزيد من التفاعل) على أساس الخصائص القُطرية وطبيعة الأزمة الحاصلة. وفي بعض البلدان، واصل البرنامج العالمي تركيزه على تقديم تدخلات من النوع الإنمائي؛ بينما حاول في بلدان أخرى تلبية الاحتياجات الناشئة ضمن حالات إنسانية محددة. أصدر البرنامج العالمي دليلاً تقنياً بشأن البرمجة في الأزمات الإنسانية، ولكن ما زالت الحاجة قائمة إلى بذل المزيد من الجهود لدعم البلدان في التكيف مع الحالات المتغيّرة. وقد بدأ التفكير بالفعل في سُبُل تكييف البرنامج مع الحالات الهشّة، ولكن ما زال يلزم تطوير تدابير واستراتيجيات التأهب في بعض البلدان التي تشهد مخاطر متزايدة تنذر بأزمات إنسانية. وفي العمل داخل الترابط وضمن الحالات الإنسانية، يجب أن يتم تكييف استراتيجيات التدخل لضمان أنّها تشمل المجموعات الأكثر تهميشاً. وإنّ برمجة العمل الإنساني والترابط الثلاثي يتطلّب أيضاً تسخير الموارد الموجودة والبرامج القائمة ربما من خلال شراكات ونُهُج جديدة. لقد أظهرت أساليب التكييف التي تم استخدامها خلال جائحة كوفيد-19 أنّ هذا الابتكار ممكن؛ ويجب تطبيق استراتيجيات مماثلة في برمجة العمل الإنساني والترابط الثلاثي. ويجب أن يتم توثيق استراتيجيات التدخل الناجحة والأدلة التي تثبت ما لا يصلح بُغية دعم تنفيذ البرنامج في المستقبل.

ز- توليد الأدلة ورصد البرنامج

39- شهدت عملية توليد واستخدام ونشر الأدلة تحسّناً كبيراً كما أنّها نجحت في التأثير على الدعوة والبرمجة على الصعيد العالمي. ولكن ما زالت المعارف قليلة بشأن ما يصلح في القضاء على

زواج الأطفال ضمن حالات ومجموعات مستفيدة محددة. إنّ ما يرتبط بالبرنامج من إطار النتائج والإرشادات الخاصة بالمؤشرات قد أتاح إمكانية الإبلاغ الموحد والمنتظم بشأن التقدم المحرز والنتائج المحققة على مستوى المخرجات. ومع ذلك ما زال قياس التغيير على مستوى النواتج ضعيفاً رغم أنّ الجهود القُطرية بدأت تُؤتي ثمارها في هذا المجال. وإنّ مصادر المعلومات التي تُستخدم لقياس المؤشرات على مستوى النواتج هي مصادر خارجية وغير منتظمة، وهذا الأمر يؤثر على ارتباطها المنطقي بنتائج ذات مستوى أعلى في إطار النتائج.

40- لقد قطع البرنامج أشواطاً كبيرة في تعزيز خطة البحوث وتحسين جودة البيانات والأدوات المستخدمة لتوليد الأدلة على جميع الأصعدة، من خلال إقامة الشراكات وتنمية القدرات التقنية لتوليد مواد التعلم والأدلة عالية الجودة. سخّر البرنامج شراكات عالمية وإقليمية مثل مبادرة المساعدة التقنية الاستراتيجية للبحوث من أجل دعم صناع السياسات والأخصائيين والباحثين على توليد أدلة عالية الجودة وتوليفها واستيعابها. وعلى نحو مماثل، عمد البرنامج العالمي إلى إنشاء "شبكة من البحث إلى العمل من أجل التصدي لزواج الأطفال"، بالشراكة مع شبكة "فتيات لا عرائس" بُغية تعزيز استيعاب البحوث. وإنّ البحوث التي تناولت أساليب التكييف خاصةً خلال جائحة كوفيد-19 قد ساهمت بشكلٍ كبير في إرشاد الدعوة والتوجّه الاستراتيجي للبرنامج. ومع ذلك، كان توليد الأدلة محدوداً فيما يتعلق ببعض الموضوعات والسياقات ذات الصلة مثل مشاركة الرجال والفتيان وأثر تغيّر المناخ على زواج الأطفال. وهناك أيضاً فجوات في توليد الأدلة المتعلقة بتعزيز الأنظمة.

ح- كفاءة البرنامج

41- خلص التقييم إلى وجود كفاءاتٍ واضحة تم اكتسابها من العمل المشترك (التنسيق والإدارة) بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف على الأصعدة العالمية والإقليمية والقُطرية، بما في ذلك زيادة الطابع التكاملي والحد من تكرار الجهود في المناطق التي تم فيها تطبيق النُّهج المشتركة. ولكن كان ذلك في بعض الحالات يعتمد إلى حدٍّ كبير على إرادة الأفراد والتزامهم بدلاً منه على الأنظمة، ما يطرح تحديات عندما يعمل الموظفون بالتناوب أو عندما لا يقدّرون قيمة النهج التعاوني أو عندما لا يستخدمون الإرشادات التي قُدّمت لهم. وبشكلٍ عام، أدّى التعاون من خلال البرمجة المشتركة، وعمليات الرصد والتقييم، والتقييمات المشتركة، إلى تحقيق كفاءات خاصةً عندما تعمل كِلتا الوكالتَين في نفس المنطقة الجغرافية. ومع ذلك، لوحظت أوجه الضعف في بعض الحالات وعلى المستوى دون الوطني مع آليات التنسيق المتوازية وإجراءات التنفيذ المنعزلة.

42- تشير معدلات الاستخدام إلى أنّ البرنامج العالمي نجح في استخدام موارده المالية بكفاءة، ولكنه تأثر بجائحة كوفيد-19 التي تسببت بانقطاع الأنشطة وإعادة تخصيص الأموال. وإنّ بعض البلدان المعنية بتنفيذ البرنامج والتي سجّلت معدّلات متدنية فيما يتعلق باستخدام موارده المالية قد واجهت صعوبات في استلام التمويل الإضافي، وهذا الأمر أثّر بدوره على البرمجة. وعلى الصعيد الإقليمي، واجه البرنامج صعوبات فيما يتعلق باستخدام ميزانية منخفضة، ما يمكن ربطه بجملة من الأمور منها أن يكون الوقت الذي يخصصه الموظفون للبرنامج قصير نسبياً. وعمدت بعض البلدان في سعيها إلى معالجة هذه التحديات المتعلقة بالتوقيت المناسب للتمويل وإمكانية التنبؤ به إضافةً

إلى تسخير الفرص القائمة، إلى حشد التمويل الخاص بها من أجل استكمال الأموال التي أُتيحَت من خلال البرنامج.

43- فيما يتعلق بالموارد البشرية، واجه البرنامج نقصاً في عدد الموظفين داخل بعض البلدان والمناطق، بما في ذلك فترات تتسم بعدم الكفاية فيما يمتلكه الموظفون من مهارات وقدرات لتنفيذ النهج المفضي إلى التحول في المنظور الجندري. وإنّ تسخير الموظفين الموجودين من أجل تنفيذ أعمال البرنامج العالمي قد أدّى إلى زيادة الكفاءة والحد من العبء المالي الملقى على البرمجة. ولكن هذا الأمر أدّى أيضاً إلى زيادة كمية العمل الملقاة على عاتق الموظفين إلى جانب المسؤوليات الأخرى المسندة إليهم، ما أثّر على تنفيذ البرنامج. بصورةٍ عامة، خلص التقييم إلى أنّ الموارد البشرية والمالية المتاحة لم تكن دائماً متناسبة مع طموح البرنامج.

ط- الاستدامة

44- عمد البرنامج العالمي إلى إدماج تدخلاته منهجياً داخل السياقات المؤسسية التي يتم فيها تنفيذ الإجراءات. وتم التركيز على تعزيز الأنظمة من خلال بناء القدرات وتعزيز البيئة التشريعية وتوليد الأدلة ونشرها، الأمر الذي أدى إلى زيادة القدرة على التحكم بتدخلات البرنامج والحفاظ على استدامتها.

45- حقق هذا النهج نتائجَ ملحوظة في البلدان الذي أظهرت فيها الحكومات التزاماً قوياً بالقضاء على زواج الأطفال وحيثما يتم تفعيل أنظمة قوية على الصعيدَين الوطني ودون الوطني. ولاحظ التقييم وجود ممارسات جيدة مثل إدماج مسألة زواج الأطفال في الأنظمة التي تضعها الحكومات من أجل رصد الأداء. كما أجرى البرنامج العالمي استثمارات في برامج أخرى وتعاون معها (مثل مبادرة تسليط الضوء) بُغية تعزيز أوجه التآزر مع تدخلاته على الأصعدة الفردية والأُسَرية والمجتمعية. ولكن فيما يتعلق بالاستدامة، تم وضع تدابير قليلة موضع التنفيذ من أجل الحد من تبعية الحكومات للبرنامج العالمي من ناحية اعتمادها على موارده المالية والتقنية. وعلى الرغم من التزام العديد من الحكومات بتقديم التمويل وفق ما أدرجته في بنود ميزانياتها الوطنية، ما زال التمويل المحدود على الصعيد دون الوطني خاصةً يشكّل تحدياً بالنسبة لاستدامة التدخلات المعنية بالتصدي لزواج الأطفال، ويبدو أنّ القدرات الموجودة لا تكفي للحفاظ على تدخلات ناجحة أو لتوسيع نطاقها.

رابعاً- التوصيات

46- **التوصية الأولى: تعديل نظرية التغيير العالمية لملاءمة السياقات وطنية ودون وطنية وسياق مجموعات سكانية محددة.** يجب تكييف نطاق البرنامج وطموحه وطرائقه مع الموارد والقدرات وسائر الخصائص السياقية للبلدان التي يُنفّذ فيها. واعتماداً على السياق والموارد المتاحة، قد يتعيّن على المكاتب القُطرية مراعاة التوازن بين نطاق هذا البرنامج وعمقه حيث تقرّر ما إذا كانت ستستثمر في الوصول إلى مجموعات سكانية محددة من الفتيات المعرضات للخطر أو في توسيع نطاق النهج الواعدة أو الفعالة. يمكن أن يتم ذلك من خلال إدماج تقييم لِـ "تفقّد الواقع" في البرنامج خلال المرحلة الثالثة، حيث يتم فحص الدوافع وراء زواج الأطفال بالنسبة للمجموعات

السكانية الفرعية بُغية تأكيد صحة نظرية التغيير وفعالية الأدوات، وبُغية تقييم نجاح البرنامج في تحقيق أهدافه، واستراتيجياته، ونُهُجه وكذلك تقييم آليات التنفيذ.

47- يجب أن يتم ترتيب الأولويات باتباع عملية تشاورية شاملة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف والجهات المانحة والشركاء المنفذين مع تمثيل جميع الأطراف على الصعيدَين الوطني ودون الوطني. ويجب أن يتم الترتيب الأولويات مع إيلاء الاعتبار الواجب للشروط اللازمة من أجل تحقيق التقارب البرنامجي على أساس جغرافي، ذلك أنّه عامل حاسم في تلبية الاحتياجات المتقاطعة لدى المراهقات. ويجب أن ينخرط الشركاء المنفذون والجهات النظيرة من الوكالتين في عملية تشاورية ويجب أن يتبلور لديهم فهمٌ شامل لنظرية التغيير النهائية على الصعيد القُطري وللتدخلات التي تم تحديدها كأولوية. وهذا الفهم من جانب الشركاء من شأنه أن يزيد الفرص المتاحة لتنفيذ شامل وذي كفاءة، خاصةً إذا عمد الشركاء المنفذون إلى تبادل المعلومات بشأن التدخلات وإلى المساهمة في التحديثات أو التنقيحات الهامة التي تجري في المرحلة الثالثة.

48- يجب أن يتم تكييف نظرية التغيير باستخدام الأدلة المتوفرة بُغية تحديد التدخلات والنُّهُج التي يتعيّن توسيع نطاقها. ومن المهم أن يتم توليد الأدلة المتعلقة باحتياجات المراهقات على الصعيدَين الوطني ودون الوطني، أو يتم استخدامها وكذلك تحديثها بانتظام، بما في ذلك احتياجات الفتيات في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية (بما يتجاوز الأعداد المرتبطة بانتشار زواج الأطفال)، واحتياجات الفتيات ذوات أوجه ضعف محددة (مثل الأقليات الاجتماعية، والفتيات ذوات الإعاقات، والفتيات الحوامل أو المتزوّجات). وإنّ الأدلة المحدّثة بشأن الوضع المتغيّر ودوافع زواج الأطفال على الصعيد دون الوطني وبالنسبة لمجموعات سكانية محددة هي أدلة ترتبط تحديداً بالبرمجة الفعالة. وفي حالة عدم توفر أدلة ذات جودة، يجب أن تتوفر خطط مدرجة في الميزانية بُغية توليد الأدلة في الوقت المناسب من أجل توجيه التدخلات والاستراتيجيات ذات الأولوية. ويجب توثيق نظرية التغيير التي تم تكييفها وكذلك أي تنقيحات لاحقة أثناء فترة تنفيذ المرحلة الثالثة. وإنّ تكييف نظرية التغيير يجب أن يترافق مع تكيف إطار الرصد والنتائج للبد المعني، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني. ومع ذلك، يجب لإطار النتائج الذي تم تكييفه أن يسمح بتصنيف النتائج على الصعيد العالمي من أجل توحيد عملية الإبلاغ بشأن المؤشرات الرئيسية المعيارية للمخرجات والنواتج.

49- **التوصية الثانية: جعل البرنامج أكثر مرونة وتكيفاً مع الحالات الإنسانية وغيرها من الحالات المعقدة.** طوّر البرنامج العالمي أدوات وتوجيهات معيارية وتقنية لدعم تكييف البرامج في حالات الأزمات. ولجعل عمليات التكيف الجارية هذه أكثر مرونة، ستحتاج البلدان إلى تعزيز قدراتها من أجل تعديل نُهج البرمجة لملاءمة سياقها وتكييف الأدوات الحالية مع الحالات الإنسانية والهشّة. ويُعدّ تكييف البرامج في الوقت المناسب هو أمر مهم من أجل ضمان قدرتها على تلبية الاحتياجات لدى ظهورها وكذلك الوصول إلى التمويل الإنساني. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب تحديد مجموعة مختارة من الممارسات الجيدة في مجال تكييف أدوات البرنامج العالمي وعمليته، ويجب إتاحتها لجميع البلدان المعنية بالبرنامج العالمي (وغيرها من البلدان). ويجب أن يشمل ذلك أيضاً معلومات بشأن ما لا يصلح على النحو المقصود. وإنّ الممارسات الجيدة والأدوات القائمة ذات الصلة يمكن تحديدها وتكييفها من برامج أخرى، بما في ذلك من البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة

للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة المتعلق بمسألة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية. ويجب أن يُتاح الدعم التقني للمكاتب القُطرية لكي تعمل على تكييف الوثائق التوجيهية والأدوات الخاصة بالبرنامج العالمي مع كل سياق. ويجب أن يُنظر في التكييف أثناء التأهب لحالات الطوارئ والتخطيط لإدارة المخاطر بُغية تحسين الكفاءة في البرمجة، بما في ذلك استخدام موارد البرنامج العالمي. وإنّ الدعوة مع الجهات الفاعلة الرئيسية في التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ، داخل الوكالتَين المعنيّتَين بالبرنامج العالمي، من شأنه أن ييسّر دمج الوقاية والاستجابة لزواج الأطفال في الاستجابة الإنسانية، مثلاً من خلال إظهار هذه المسألة في آليات وأدوات المساءلة، وفي رصد المجموعات وعمليات الإبلاغ.

50- **التوصية 3: الحفاظ على فعالية البرامج وزيادتها، وتعميق النهج المفضي إلى التحول في المنظور الجندري وتوسيع نطاقه في البلدان التي لا يزال هذا النهج ناشئاً فيها.** يوصي التقييم بتطوير واستخدام أدوات بسيطة لقياس الطابع المؤسسي في البرامج المفضية إلى التحول في المنظور الجندري، وقدرات الشركاء المنفذين، وتغيير المعايير في مرحلة لاحقة وتمكين المراهقات. ويجب أن يواصل البرنامج العالمي نشر التربية الجنسية الشاملة وتعليم المهارات الحياتية بشكلٍ موسّع داخل هياكل الحكومة وآلياتها وأُطرها بُغية ضمان الاستمرارية وتوسيع نطاق الوصول. ويجب أن يعمد البرنامج إلى إدماج المزيد من الرجال والفتيان على جميع الأصعدة بُغية إنشاء نماذج جديدة للذكورة الإيجابية بالاستناد إلى الممارسات الجيدة المحددة في التقييم المعني بكيفية الاحتفاظ بمشاركة الرجال والفتيان. ويجب أن يواصل البرنامج تعاونه مع قادة المجتمع والزعماء الدينيين من أجل التأثير على تغيّر المعيار الاجتماعي والجندري وزيادة التركيز على الاختلافات بين الأحكام العُرفية أو التقليدية والقانونية بُغية منع زواج الأطفال. وفي نهاية المطاف، يجب على البرنامج العالمي أن يفتح حواراً داخلياً حول البرنامج من أجل تحديد ومناقشة التداعيات غير المقصودة الناجمة عن إنفاذ القوانين التي تحدد سنّ الزواج في سياقات محددة، حيثما تُضاف أوجه ضعف جديدة بالنسبة للفتيات وعائلاتهنّ، والعمل لمعالجتها.

51- **التوصية الرابعة: الاستفادة من إمكانات البرنامج العالمي بشكلٍ أكثر استراتيجية وطموحاً من أجل تسريع العمل للقضاء على زواج الأطفال على مستوى العالم.** يجب مواصلة الاستفادة من موقع النفوذ العالمي والإقليمي للبرنامج بهدف المساهمة بشكل استراتيجي في تسريع العمل للقضاء على زواج الأطفال على مستوى العالم. ويجب على البرنامج العالمي أن يحقق استفادة أكبر من نفوذه المثبت والمعترف به، بما يتجاوز البلدان المعنية بالبرنامج العالمي والقدرة التنظيمية لدى الشركاء الرئيسيين الإقليميين والعالميين، والقدرة المثبتة على التحفيز والتأثير على توليد واستخدام الأدلة المتعلقة بزواج الأطفال على الصعيدَين العالمي والإقليمي. ويجب أن يسخّر الفرص المتاحة مع الجهات المانحة وخاصة الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، بما في ذلك على المستوى الوطني، بُغية تعزيز الشراكات وكذلك التركيز بشكل واضح على الحالات الإنسانية.

52- **التوصية الخامسة: تعزيز التنسيق وقدرات الشركاء وتحسين حشد الموارد والاستخدام المرن للأموال بهدف تعزيز الكفاءة.** يجب مراجعة آليات التنسيق القائمة بين الوكالتَين بهدف تيسير التقارب الجغرافي للبرنامج على نحو أفضل ولا سيّما على الصعيد دون الوطني. وكجزءٍ من هذه العملية، من المهم النظر في دور الشركاء وقدراتهم وكذلك أوجه التكامل والأدوار المنوطة بكِلتا

الوكالتَين على الصعيد دون الوطني. ويجب أن يواصل البرنامج العالمي عمله لتحديد الفرص وحشد التمويل الإضافي مع إظهار نجاحاته والتركيز على أثره الحفاز ونطاق وصوله العالمي. ويجب تقديم الدعم المرن للبلدان كي تتمكّن من حشد مواردها الخاصة، مثلاً من خلال توليد منتجات المعلومات المعيارية والملائمة لسياقها فيما يتعلق بالبرنامج العالمي، وذلك من أجل تيسير مبادرات حشد الموارد.

53- **التوصية السادسة: توليد المزيد من الأدلة حول ما يصلح في سياقات البرنامج والاستفادة منها.** يجب على البرنامج أن يعمد إلى توسيع وتعميق نطاق تركيزه على المستوى القطري فيما يتعلق بتوليد الأدلة واستخدامها بُغية فهم ما يصلح في سياقات مختلفة، وخاصة على المستوى دون الوطني والمجتمعي. ويجب تحسين وتنقيح إطار النتائج العالمي ونظام الإبلاغ في البرنامج العالمي، مع إيلاء المزيد من التركيز على التعلم. ويمكن لأنظمة رصد التدخلات أيضاً أن تشمل أحكاماً تُعنى بتحديد التغيير الحاصل على مستوى المخرجات والتعلّم منه. ويجب إجراء تقييم الأثر وتقييم العملية في التدخلات الاستراتيجية، بما في ذلك في الأوضاع الإنسانية، من أجل تحسين التعلّم. ويجب أن تتضمّن ميزانيات البرامج منذ البداية تكاليفَ الرصد والتقييم وتوليد البيانات.

54- **التوصية السابعة: دمج عمل البرنامج بشكل منهجي مع قطاع الحماية الاجتماعية والدعوة لتعزيز إدارة المالية العامة من أجل تمكين المراهقات.** يوصي التقييم بتوسيع التقارب المواضيعي القائم في البرنامج العالمي لكي يتم دمجه منهجياً في تدخلات الحماية الاجتماعية مثل برامج التحويل النقدي، والدعوة لتخصيص أموال من الميزانية الوطنية وتحديداً من الميزانية دون الوطنية، والإنفاق على السلع والخدمات الاجتماعية الحاسمة من أجل تمكين المراهقات ومنع زواج الأطفال.

55- **التوصية الثامنة: وضع خطط الاستدامة في كل بلد بالاشتراك مع الشركاء المنفذين والجهات النظيرة.** يجب أن تبدأ هذه العملية مع إعداد خطط الاستدامة من أجل تحديد التدخلات على الصعيد دون الوطني وترتيب الأولويات حسب أهميتها بالنسبة للاستثمار أو إمكانية إحداث تغيير أو معايير أخرى للأهمية الحيوية. وبناءً على ما تم تعلّمه من هذه التجارب، يجب إعداد خطط الاستدامة على الصعيد الوطني والتي تُدمَج بدورها في خطط العمل متعددة السنوات للبرنامج العالمي، مع إدماج المؤشرات والمعايير اللازمة لتقييم التقدم المحرز في تطوير الخطط وتنفيذها.

56- ويجب إدراج إمكانية الاستدامة كأحد المعايير لتوجيه الأولويات المتعلقة بالاستثمارات والاستراتيجيات والنهج الخاصة بالبرنامج، وذلك أثناء التخطيط للمرحلة الثالثة والمراجعات اللاحقة. على سبيل المثال، يجب أن ينظر البرنامج في التدخلات الرامية إلى تعزيز الأنظمة المؤسسية باعتبارها أولوية، وقد تم تنفيذ هذه التدخلات من خلال الأنظمة القائمة لتقديم الخدمات (التربية الجنسية الشاملة، وتنمية المهارات الحياتية، والخدمات المرتبطة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وما إلى ذلك) والتي تلبي الطلب أو التي يتم فيها أيضاً الترويج للطلب.

خامساً– مشروع مُقرَّر

إنّ المجلس التنفيذي

1. *يحيط علماً* بتقييم استجابات اليونيسيف في مجال الحماية الاجتماعية لتحقيق الاستحقاقات الشاملة للأطفال، وموجزه (E/ICEF/2024/3) وردّ الإدارة عليه (E/ICEF/2024/4)؛

2. *ويحيط علماً أيضاً* بتقييم المرحلة الثانية (2020-2023) للبرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف من أجل تسريع العمل لإنهاء زواج الأطفال، وموجزه (E/ICEF/2024/5) وردّ الإدارة عليه(E/ICEF/2024/6) .

المرفق

المرحلة الثانية من التقييم (2020–2023) من البرنامج العالمي المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف للقضاء على زواج الأطفال

1- نظراً لضيق الحيّز المتاح في هذا المرفق فإنّه لا يحتوي على التقييم المشترك للمرحلة الثانية (2020–2023) للبرنامج العالمي المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف للقضاء على زواج الأطفال.

2- التقرير متاح على الموقع الشبكي لمكتب التقييم التابع لليونيسف على العنوان التالي: www.unicef.org/evaluation/reports#/.